متحالفون

نشرة شهرية يصدرها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد السابع والعشرون - مايو 2021

طلاب كلية الحرب يزورون التحالف

زار وفدٌ من طلَّاب الدورة الثانية عشرة في كلية الحرب بالرياض مقرَّ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، يوم الثلاثاء السادس من أبريل 2021م. جالَ الوفد في إدارات التحالف وأقسامه، واستمع إلى شرح عن التحالف وأهدافه ومبادراته، وأشاد بما يبذله التحالفُ في تنسيق جهود الدول الإسلامية في محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف، ودعم السِّلم والأمن الدَّوليين.

استقبال ممثل اليمن وتوديع ممثل السودان

استقبل التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المقدَّمَ فهد أحمد سعيد علي ممثلَ الجمهورية اليمنية في التحالف، الذي باشر عمله بمقرِّ التحالف يوم الثلاثاء السادس من أبريل 2021م؛ منضمًّا إلى ممثِّلي 24 دولة من الدول الأعضاء. وودَّع التحالف العميدَ الركن موسى عمر أحمد سعيد، ممثلَ جمهورية السودان في اليوم التالي السابع من أبريل، بعد انتهاء مدَّة عمله في التحالف.

مؤشِّرات التطرف الديني
في محاضرة بمركز التحالف

أقام مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في الرياض محاضرةً بعنوان (**مؤشِّرات التطرُّف الديني**) في 5 أبريل 2021م، قدَّمها **الدكتور عبد الرحمن بن محمد عسيري** أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، أستاذ كرسي الأمير نايف لدراسات الوَحدة الوطنية. وقد عُني في محاضرته بتحليل مؤشِّرات التطرُّف العنيف الخاضعة للرصد؛ الاجتماعية منها والاقتصادية، والنفسية، والمظهرية، والدينية، والسياسية، على ما سيأتي بيانه.

التفاوت والاختلاف

أكَّد الدكتور عسيري في بداية محاضرته أهميةَ تحديد نوع التطرُّف من أجل تحديد مؤشِّراته؛ فالتطرُّف أمرٌ نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان. وأوضح أنه ليس لدينا مؤشِّرات محدَّدة للمتطرف فكريًا أو دينيًا تحظى باتفاق علمي، وغاية ما في الأمر أن هناك مؤشِّرات رصدَتها الدراسات والبحوث العلمية بعد تحليل آلاف الحالات والتقارير العلمية التي تناولت بعض المتطرفين، وحلَّلت أوضاعهم، سواءٌ من حيث السلوكُ والمؤشِّرات التي تظهر عليهم، أو طرقُ التحاقهم بهذه الجماعات، أو العواملُ التي أسهمت في ذلك.

لكنَّ هذه المؤشِّرات لا يمكن النظر إليها على أنها ثابتة وعامَّة لدى المتطرفين فكريًا ودينيًا في جميع المجتمعات والأزمنة، فهي تختلف باختلاف النوع، فالذكور تظهر عليهم مؤشِّرات للتطرف لا تظهر لدى الإناث. وكذلك باختلاف الأعمار، وخصائص الأسرة. وتختلف أيضًا من حيث المدَّة؛ ففي الماضي كان المتطرف فكريًا يمرُّ بمرحلة طويلة نسبيًا ومتدرِّجة حتى تظهرَ عليه بعض المؤشِّرات التي يمكن ملاحظتها ويصبحَ شديد التطرُّف، على حين يجري التحوُّل حاليًا في أيام معدودة؛ مما يجعل الأسرةَ لا تلحظ أيَّ تغيُّرات لدى الفرد من أعضائها توحي بتطرفه.

المؤشِّرات الاجتماعية

يُعدُّ هذا المؤشر من المؤشرات ذات الدلالات القوية على التطرف؛ إذ إن رغبة الشخص في الانعزال في غرفته، وعدم السماح بدخولها أو تنظيفها، وهو مؤشِّر يدلُّ على أن الشخص لديه ما يُخفيه عن أسرته. وإذا كان هذا الأمر طارئًا على الأسرة فهو مؤشِّر قوي على تورُّط الشخص. وقد باتت هذه الحالة مشكلةً كبيرة اليوم، لدى أكثر الأُسَر بعد ظهور ما يُعرَف بالأسر الفندقية؛ مما يجعل الأسرة لا تهتم كثيرًا بهذا المؤشِّر! فإن اعتزال الأبناء في غرفهم أصبح مشكلةً شائعة تؤرِّق معظم الأسر. ومثل ذلك الانقطاع عن الدراسة، والتوقف عن المشاركة في الأنشطة الترفيهية؛ فقد رُصِدَ هذا المؤشِّر لدى عددٍ كبير من الحالات التي تبدأ بترك الدراسة، وعدم ممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية المعتادة؛ كارتياد الأندية الرياضية، وممارسة بعض الهوايات. وكذلك قطعُ العَلاقات السابقة، وظهورُ أصدقاءَ جدُد في حياة المتطرف، ورُصِدَ هذا المؤشِّر في الجيل الأول من المتطرفين، وما زال مستمرًا إلى وقتنا الحاضر.

ومن المؤشِّرات الاجتماعية للتطرف استخدامُ المتطرف للعنف مع المحيطين به، ولا سيَّما أسرتِه؛ بحُجَّة تغيير المنكر! إذ رصدَت الدراسات هذا المؤشِّر لدى عددٍ كبير من الحالات، يظهر عليهم تغيُّر مفاجئ في الجموح إلى التحريم، وتحطيم بعض الأدوات التي يرَون حُرمتها كالتِّلفاز وآلات المعازف، أو يمنعون الأسرةَ من استخدامها، وقد يفرضون عليها مشاهدة قنوات محدَّدة ليس غير. وكذلك الإفراط في الوصاية على النساء من أخوات وزوجات.

كما يُعدُّ من أهم المؤشِّرات الاجتماعية للتطرف أيضًا كثرةُ التغيُّب عن المنزل، واختلاقُ الأعذار؛ كالسفر مع الأصدقاء أو غير ذلك، ويظهر ذلك على الشخص في بداية اعتناقه للفكر المتطرف؛ إذ يُخفي عن أسرته تواصله مع الجماعات المتطرفة، أو انضمامه إليها.

وقد رُصِدَ لدى كثير ممن تطرفوا فكريًا عدمُ مشاركتهم في المناسبات الاجتماعية، وقلَّة اختلاطهم بالأهل، وكثرة أسفارهم، والرغبة في الخروج مع الأصدقاء الجدُد في رحلات برِّية باسم الصيد، أو لصلاة الجمعة عند خطيب يحمل فكرهم.

المؤشِّرات الاقتصادية

يُعدُّ المؤشر الاقتصادي من أهم المؤشِّرات التقليدية التي تظهر انحراف المتطرف عن جادة الصواب والحق، ومن ذلك توجُّه الشخص فجأةً إلى الاهتمام بالجمعيات الخيرية، والتطوُّع فيها بهدف جمع التبرُّعات المالية أو العينية من التجَّار والعامَّة، تحت اسم العمل الخيري، أو تجهيز الغازي، أو الجهاد أو غير ذلك. ثم استخدامها في تمويل الأنشطة والمنظمات المشبوهة.

ومن المؤشِّرات الاقتصادية تركُ الشخص عملَه الحكومي فجأة، والاتجاه إلى التجارة اليسيرة؛ كبيع الخَضْراوات والعسل والتمر، والعطور والبَخُور، وتسويغ ذلك بشُبهات تتصل بمشروعية العمل الحكومي. ومن المؤشِّرات الاقتصادية أيضًا تغيُّرُ الوضع المالي للمتطرف سلبًا أو إيجابًا؛ إما بفقدانه المال دون مسوِّغ واضح، وإما بغناه المفاجئ وكثرة الإنفاق على خلاف المعهود.

المؤشِّرات النفسية

من أبرز المؤشِّرات النفسية للتطرف عزلةُ المتطرف وشعوره بالغربة عمَّن حوله، وتعويضه ذلك بالبقاء ساعات طويلة يقلِّب مواقع الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية أو يشارك فيها. إن كثرة تردُّد الشخص إلى مواقع الجماعات المتطرفة والإرهابية، أو المشاركة فيها مؤشِّر قوي على انجذابه إلى فكر تلك الجماعات والمنظمات، ولسوء الحظِّ فإن هذا المؤشِّر يصعُب على الأسرة اكتشافُه، وإنما يمكن للجهات الأمنية رصدُه وتتبُّعه.

ومن المؤشِّرات النفسية ظهورُ علامات الاضطراب والقلق والاكتئاب لدى المتطرف عند ذكر أجهزة الأمن وجرائم الإرهاب، وهو يُبدي الارتياب المستمرَّ من كل شيء.

المؤشِّرات المظهرية

يجنح المتطرفون إلى تغيير مظهرهم مع تغير أفكارهم؛ لذا كان من المؤشِّرات المظهرية للتطرف الاختلافُ الواضح والبيِّن في مظهر الشخص المتطرف، ولا سيَّما نمطِ الزِيِّ والملابس، فيرتدي بعضهم الملابس وأغطية الرأس الملوَّنة غير المألوفة (البني، والرمادي، والأخضر)، أو القَلَنسُوة السوداء المعروفة باسم (طاقية الزرقاوي)، وتظهر منهم تصرُّفات غريبة، كإطالة اللحية والشعر جدًّا، أو حلق شعر الرأس كلِّه، أو ترك حُسن المظهر إظهارًا للخشونة، وفي ذلك دلالة بينة على اختلاف أفكار الشخص وتوجهاته.

المؤشِّرات الدينية

المؤشِّرات الدينية من أهم المؤشرات للتطرف وأكثرها ممارسةً وانتشارًا؛ إذ يعدُّ ظهورُ الغلوِّ والتشدُّد الديني، والمبالغةُ في مخالفة وسطية الإسلام وسماحة الشريعة، والفهمُ الخاطئ للنصوص الدينية، وتفسيرُ نصوص القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الشريفة وَفقًا للأهواء، أو التمسُّكُ بحرفية النصوص دون إدراك مقاصدها ومَراميها من المؤشرات الدينية على اختلاف أفكار الشخص وتوجهاته! ومن أبرز الأمثلة على ذلك التفسيرُ الخاطئ لاجتهادات الإمامين ابن تيمية وابن القيِّم وآرائهما، والاستشهاد بها في غير محلِّها.

وكذلك رفضُ التعامل مع أتباع الأديان الأخرى، ورفض الرأي الآخر، وعدم الرغبة في الحوار، والاستعلاء على من حوله بحُجَّة أنهم من أهل الانحراف والفسوق أو من أهل البدعة والضلالة، وترديد القول بتكفير الآخرين أو تفسيقهم، ولا سيَّما الحكام والعلماء، مع وصم العلماء بأنهم من شيوخ السلطان.

ومن المؤشِّرات التي رُصدت بين المتطرفين، ولا سيَّما في مراحل التطرُّف الأولى عُزلتهم عن الجماعة، وترك الصلاة في المسجد، وربما يكون ذلك جزءًا من شعورهم بردَّة المصلِّين وكفرهم، وعدم جواز الصلاة معهم. وقد يحدث ضدُّ هذا حين يكون التديُّن لدى المتطرف مفاجئًا، فيُكثر من الذهاب إلى المسجد رغبةً في التوبة والغفران.

ومن المؤشِّرات الدينية أيضًا ظهورُ الرغبة في القيادة والزعامة لدى الشخص الذي ينتمي فكريًا لأي من الجماعات المتطرفة أو التنظيمات الإرهابية، ومحاولة الظهور بمظهر الشيخ الواعظ أو الإمام الذي ينبغي الاقتداء به. فإذا كان في جماعة وحان وقتُ الصلاة فإنه لا يتردَّد في التقدُّم لإمامة المصلِّين، وإن لم يُطلَب منه ذلك، ولو كان في الحاضرين من هم أقرأ منه وأعلم وأكبر سنًّا؛ لشعوره بالعلوِّ والرفعة.

ومن مؤشِّرات هذا النوع امتداحُ الشخص العمليات الانتحارية التي ينفِّذها الإرهابيون، وتسميتها عمليات استشهادية، وإنكارُ الحدود الجغرافية والسياسية للدول إيمانًا بما يسمِّيه (الانتماء العقَدي).

وكذلك التعلُّق بالكرامات والمنامات وتصديقها وإشاعتها، وقد وُظِّف هذا بقوة في إبَّان حرب أفغانستان، وبات من الأمور الشائعة لدى المقاتلين حينئذ، وما زال من المؤشِّرات التي يؤمن بها غيرُ قليل من المتطرفين ويخدعون الآخرين بها.

المؤشِّرات السياسية

يعدُّ هذا النوع مؤشِّرًا قويًا على وصول الشخص إلى مرحلة متقدِّمة من تبنِّي أفكار التنظيمات الإرهابية، وتجاوزه مرحلةَ الكمُون وانتقاله إلى مرحلة الظهور، وعدم الخوف والتحوُّل إلى مرحلة المجاهرة؛ كالمشاركة في المظاهرات التي تقيمها الجماعاتُ المتطرفة، أو التعاطفُ معها وتأييدها. وقد رُصِدَ هذا المؤشِّر في بعض الأحداث الوطنية والدَّولية؛ إذ شارك المتطرفون فعليًا، أو وضعوا شعارَ تلك التنظيمات، أو نقلوا صورًا أو مقاطعَ عن أحداث يعدُّونها نصرةً للمظلومين، واستخدموا الرموزَ والإشارات الخاصَّة بالتنظيمات المتطرفة والإرهابية.

ومن المؤشِّرات السياسية التقليلُ من قدر العلماء ورجال الدولة وغيرهم، ممن يعارضون أفكار الغلوِّ والتشدُّد، وقد ظهر هذا في مرحلة ما يُعرف بالصحوة التي كانت تؤصِّل لهذا النوع من النقد السلبي لمن يعارض فكرهم. واستمرَّ هذا السلوك لدى من يتبنَّون فكر الخوارج، بوصفه امتدادًا لتلك الأحزاب الدينية. وفي مقابل الحطِّ من قدر العلماء يشيد المتطرفون برموز التطرُّف والإرهاب، وينعتونهم بألقاب سياسية أو دينية مثل: الخليفة، وأمير المؤمنين، والمجاهد، والشيخ، والإمام، ونحوها.

ويصبُّ في هذا النوع من المؤشِّرات تبنِّي المتطرفين نظريات المؤامرة، فهم يرَون أن العالم الإسلامي يتعرَّض لمؤامرات من الأمم الأخرى، ولا سيَّما الغرب؛ ولذا فهم يتخذون موقفًا معاديًا لتلك الأمم، وكل من يخالفهم ويدعو إلى التسامح يصنِّفونه بأنه عَلماني أو ليبرالي، وبذلك يغلب على حديثهم تقسيم الناس إلى (نحن، وهم).

الهجَمات السيبرانية وأساليبها
في محاضرة للتحالف

أقام التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في الرياض، يوم الأربعاء 7 أبريل 2021م، محاضرةً بعنوان: (**الهجَمات السيبرانية وأساليبها**) ضمن سلسلة محاضرات (**واعي**)، قدَّمها **الدكتور سلطان بن داود الفرهود**، الأستاذُ المساعد في جامعة الملك سعود، ناقش فيها ممارساتِ أمن البيانات، وأنواعَ الهجَمات الإلكترونية، ووسائلَ الحماية منها.

في بداية المحاضرة أشار الدكتور الفرهود إلى أحدث الهجَمات الإلكترونية الكبيرة؛ إذ نشرت شركة جوجل في 18 مارس 2021م تفاصيلَ إحدى أعقد الهجَمات الإلكترونية التي أدارتها إحدى الدول، وكشفت عن منِصَّة لاختراق مختلف الأنظمة في Windows وIOS وAndroid. ثم قال: إن أمن المعلومات يهدِفُ إلى تحقيق السرِّية وضمان استمرار تدفُّق المعلومات، وضمان صحة المحتوى ودقته، في ظلِّ ما تواجهه المؤسساتُ الحكومية والخاصَّة والأفراد من الهجَمات الإلكترونية التي تقف وراء 70% منها جهاتٌ أجنبية، ووراء 55% منها جماعاتُ الجريمة المنظمة، ووراء 30% منها مخرِّبون من الداخل، وهم يسعَون جميعًا إلى تحقيق أهداف مالية، أو فكرية، أو سياسية، أو شخصية، أو معنوية، فإن أكثر من 86% من الاختراقات الإلكترونية كانت بدوافعَ مالية، و10% فقط كانت بدافع التجسُّس.

خسائرُ فادحةٌ

استعرض المحاضر تكلِفة الهجَمات الإلكترونية، وقال: إن الجرائم الإلكترونية ستكلِّف العالم 10.5 تريليون دولار سنويًا بحلول عام 2025م، وفي كل دقيقة يخسر العالم 2,9 مليون دولار؛ بسبب الهجَمات الإلكترونية. وقد بلغ متوسِّط تكلِفة اختراق البيانات 3,86 مليون دولار في عام 2020م. وحلَّل الدكتور الفرهود أبرز الهجَمات مثل هجوم (Wanna Cry) عام 2017م، وهو برنامج خبيث قام بتشفير محتويات الحواسيب، وطلب فِدًى مالية لاستعادة البيانات، وهاجم 200 ألف حاسوب في 150 دولة، وأوقع خسائرَ تُقدَّر بأربعة مليارات دولار.

أما الهجومُ على شبكة تويتر الاجتماعية في عام 2020م، فقد استهدف 130 حسابًا مهمًّا، منها حساباتُ الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمريكية، وحساب إيلون ماسك الصناعي الشهير. وغالبًا ما يكون الهجوم على شبكة تويتر وَفقَ أسلوب يقوم على تحديد الضحية، وخداعها بالاتصال الهاتفي، أو بتطبيق VPN مزيف، ثم سرقة بيانات الدخول للأنظمة، والدخول عليها وسرقة المعلومات. وقد تعرَّضت شركة "سولار ويندز" لاختراق أنظمتها بهجوم إلكتروني استطاع الوصولَ إلى عملائها، ولم يُكتشَف طَوال سنة 2020م.

وتمكَّن المهاجمون من التجسُّس على شركات خاصَّة مثل مايكروسوفت، وفايرآي FireEye، واخترقوا أنظمةَ الشركة، وأضافوا تعليمات برمجية ضارَّة إلى أنظمتها التي يستخدمها أكثرُ من 33 ألف عميل، (منهم 18 ألف تلقَّوا برامجَ ضارَّة). وقد فتحت التعليماتُ البرمجية الضارَّة بابًا خلفيًّا لأنظمة تقنية المعلومات الخاصَّة بعُملاء الشركة، استخدمها المهاجمون بعد ذلك لتثبيت المزيد من البرامج الضارَّة التي تساعدهم على التجسُّس. واخترق المهاجمون غيرَ قليل من إدارات الحكومة الأمريكية المهمَّة، ومن ذلك وزارةُ الدفاع، ووزارة الأمن الداخلي، ووزارة الخزانة.

وكانت جائحةُ كورونا فرصةً سانحة للمخترقين والمهاجمين لزيادة هجَماتهم الإلكترونية، فقد ارتفع عددُ تلك الهجَمات على الأنظمة السحابية بنسبة 630% بين يناير وأبريل 2020م، وارتفع عددُها بنسبة 238% على المصارف في عام 2020م، واختُرق نصف مليون حساب في تطبيق (زوم) في أبريل 2020م. ومنذ بداية الجائحة استهدفت 27% من الهجَمات الإلكترونية المصارفَ، أو مؤسسات الرعاية الصحية.

أنواع الهجَمات السيبرانية

استعرض الدكتور الفرهود أنواع الهجَمات الإلكترونية، ومنها البرامجُ الضارَّة، والهندسة الاجتماعية، والرسائل غير المرغوب فيها، وهجَمات

الحرمان من الخدمة، والاختراق المتقدِّم للأنظمة، وقال: إن 45% من الهجَمات الإلكترونية تضمَّنت محاولات اختراق للأنظمة، و17% منها تضمَّنت برامج ضارَّة، و22% منها تضمَّنت تصيُّدًا احتياليًا. ومن أبرز وسائل الاختراق استخدامُ الطرائق المتقدِّمة والمحترفة لاختراق الأنظمة، مثل: (Man-in-the-Middle). و(Cross Site Scripting) (XSS) و(SQL Injection).

ومن أشهر **البرامج الضارَّة**: الفيروسات، وبرامج التجسُّس، وطلب الفِدية، وبرامج الإعلانات. وكلُّها يستخدمها المهاجمون باستغلال وسائط التخزين، أو البريد الإلكتروني، أو البرامج الملوثة، أو المواقع المشبوهة. وأكَّد الدكتور الفرهود أنه قد حُظر في عام 2018م نحو 10,573 تطبيقًا خبيثًا للهواتف المحمولة يوميًّا، وارتفع متوسط المدفوعات لبرمجيات طلب الفدية عام 2020م ليصلَ إلى 111,605 دولار أمريكي، بارتفاع قدره 33% عمَّا كان عليه عام 2019م.

الهندسة الاجتماعية: تعدُّ هذه من أنجح وسائل الاختراق وأسهلها، ويجري استخدامها في 98% من الهجَمات الإلكترونية، وفيها يحتال المهاجمُ على المستخدم ليكشفَ له إراديًا معلومات سرِّية، أو يمكِّنَه من الوصول إلى معلومات سرِّية، سواءٌ كان ذلك بالهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو من طريق شبكات التواصل الاجتماعي. ومن الملاحَظ أن الهندسة الاجتماعية لا تعتمد على معرفة تقنية عميقة، فيستطيع أيُّ شخص لديه قدرٌ من الدهاء القيامَ بها، فقد تصل إلى الضحية رسالةٌ بالبريد تدَّعي أنها من إدارة تطبيق أو برنامج يستخدمه، وتخبره بأن طلبه تمَّت معالجته، وتطلب منه الدخول إلى الرابط المرفق، وهو في حقيقة الأمر برنامج ضارٌّ يخترق جهازه ويسرق بياناته.

وقد تصل رسالة إلى مستخدم نزيل في أحد الفنادق تدَّعي أنها من إدارة الفندق، وتفيده بأن هناك خطأً في معلومات البطاقة الائتمانية التي دفع بها ثمنَ الحجز، وتطلب منه معلومات البطاقة، ولكنَّ الاتصال ليس من الفندق، ولكن من شخص يتابع نُزلاء الفندق عند قدومهم بغرض الاتصال بهم، ثم سرقة بيانات بطاقاتهم الائتمانية. وقد تصلك رسالةٌ تقول لك: "سجِّل بياناتك للاشتراك في فرصة السحب على الجائزة"، وهي محضُ حيلة لاختراق جهازك. وغالبًا ما تنجح أساليبُ الهندسة الاجتماعية بسبب استغلال المهاجمين للشائعات والمواضيع الساخنة، واستغلالهم السُّمعة الجيدة لتطبيقات معينة، وضَعف الخبرة التقنية للمستخدم، ولا سيَّما من يستخدمون كلمات مرور ضعيفة.

أسلوب التصيُّد: وهو من أنواع الهجَمات الإلكترونية، وذلك بمحاولة المهاجمين الحصولَ على معلومات حساسة، مثل أسماء المستخدمين، وكلمات المرور، متنكِّرين في صورة كِيان جدير بالثقة في اتصال إلكتروني. وقد تعرَّضت 88% من المؤسسات في أرجاء العالم لمحاولات التصيُّد عام 2019م.

ويستخدم المهاجمون **الرسائل غيرَ المرغوب** فيها التي تُرسل إلكترونيًا دون رغبة أو طلب من المستخدم. وقد بلغ عددُ الرسائل الإلكترونية من هذا النوع زُهاء 14.5 مليار رسالة يوميًّا، أي ما نسبته 45% من إجمالي رسائل البريد الإلكتروني.

ومن أخطر الهجَمات الإلكترونية هجَمات **الحرمان من الخدمة** التي تجري بإغراق الأنظمة عبر سيلٍ من البيانات غير اللازمة تصيب الأجهزة ببرامجَ يتمكَّن المهاجمون بها من التحكم من بُعد، وإرسال تلك البيانات إلى الأنظمة بكثافة؛ مما يسبِّب بُطءَ استجابة هذه الأنظمة لطلبات مستخدميها.

وسائل الحماية والوقاية

ختم الدكتور الفرهود محاضرته ببيان أهم وسائل الحماية من الهجَمات السيبرانية، قائلًا: إن ممارسات أمن المعلومات تقوم على ثلاثة أعمدة:

أولها: الوقايةُ؛ باتخاذ التدابير لحماية البيانات من التلف أو السرقة.

وثانيها: الاكتشافُ؛ بتطبيق إجراءات الكشف عن تسريب البيانات أو تلفها، وكشف المتسبِّب والأسباب.

وثالثها: المعالجةُ؛ باتخاذ التدابير التي تسمح باحتواء الهجَمات الإلكترونية، وتقليل أثرها.

وتتوزَّع وسائلُ حماية البيانات ما بين الأفراد والمؤسسات؛ **فمن أهم وسائل حماية بيانات الأفراد:**

- استخدامُ كلمات مرور قوية؛ باستخدام أكبر عدد من الحروف والأرقام والرموز، وتجنُّب استخدام كلمة مرور واحدة في جميع المواقع، وتغيير كلمة المرور كل حين، واستخدم طرائق التحقُّق بخُطوتين.
- تحديثُ البرامج ونظام التشغيل دومًا، وتنزيل جميع التحديثات الضرورية وقت صدورها.
- عدمُ استخدام وسائط التخزين المتنقِّلة وغير الموثوقة، لتخزين البيانات السرِّية.
- استخدامُ الطرائق الآمنة للتخلُّص من البيانات؛ لأن حذفها بالطرائق التقليدية لا يعني التخلُّصَ منها نهائيًا؛ إذ يمكن استرجاعُ البيانات باستعمال برامجَ وأدوات خاصَّة.
- الحذَرُ من فتح المرفقات والروابط قبل التحقُّق منها والوثوق بها، ومن أبرز مرفقات البريد الإلكتروني الضارَّة: doc وdot وتنتشر بنسبة 37%، وexe وتنتشر بنسبة 19.5%.
- الحذَرُ من استخدام حواسيبَ غير موثوق فيها.
- استخدامُ برامج الحماية من الفيروسات والاختراقات.

ومن وسائل **حماية المعلومات في المؤسسات**، ما يتعلَّق بالموظفين، وما يخصُّ مسؤولي تقنيات المعلومات. وعلى الموظفين الالتزامُ بوسائل الحماية السابق ذكرُها والمتعلقة بالأفراد، ويزيدون عليها عدم مشاركة بيانات الدخول للأنظمة، وعدم تصفح مواقعَ لا صلة لها بالعمل.

ويقع على مسؤولي تقنيات المعلومات في المؤسسات **مسؤوليةُ حماية المعلومات**، وفي سبيل ذلك يمكنهم اتِّباعُ كثير من الوسائل التي تزيد عمَّا يتبعه الأفراد العاديون أو الموظفون، **ومن أهم هذه الوسائل:**

- التحقُّق من وجود نسخ احتياطية حديثة للمعلومات والملفَّات المهمة.
- الحدُّ من عدد الموظفين والمختصِّين الذين يتمتعون بحسابات لديها صلاحياتُ إدارة الأنظمة على شبكات المؤسسة وأنظمتها وتطبيقاتها، والتحقُّق من حاجة الموظف إلى هذه الصلاحيات.
- تسجيلُ كل العمليات التي يقومون بها باستخدام الحسابات، والتدقيق فيها باستمرار.
- مراجعةُ سجلَّات الدخول والمحاولات غير الناجحة في الخوادم والأجهزة التي تتمتع بصلاحية إدارة الأنظمة.
- تنبيهُ المختصِّين ألا يستخدموا حسابات إدارة الأنظمة لقراءة البريد الإلكتروني، أو الاطِّلاع على المرفقات، أو تصفُّح الإنترنت.
- استخدامُ الجدار الناري والتشفير.
- اكتشافُ الاختراق في الشبكات، ومنعه وتقويم الضعف والثُّغرات والتحكُّم في الدخول.
- مكافحةُ البرمجيات الضارَّة في الخوادم.
- التحقُّق من المدخلات في التطبيقات، وتقويم الضعف والثُّغرات، والتحكُّم في الدخول.
- تشفير البيانات والتحكُّم في الدخول إليها.

العَلاقة بين الإرهاب والتهريب

جماعات الإرهاب وشبكات الجريمة من التعاون إلى الاعتماد المتبادل

قدَّم العقيدُ روجر نيكابيس ممثِّل دولة الجابون في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بالرياض، محاضرةً يوم الأحد 11 أبريل 2021م، بعنوان: "**العَلاقة بين الإرهاب والتهريب**" تناولت تحليلَ الصلة بين الإرهاب والتهريب، والأساليب التي تتَّبعُها التنظيمات الإرهابية في تدبير احتياجاتها المالية، والمواقع المفضَّلة لممارسات التهريب، وأبرز المنتجات التي تُهرَّب، وأثر العَلاقة بين الإرهاب والتهريب في مجالات محاربة الإرهاب لدى التحالف، والتدابير التي ينبغي اتخاذُها لقطع الصلة بين الإرهاب والتهريب.

تباين الأهداف

أكَّد المحاضرُ ابتداءً أن ثنائي "الإرهاب والتهريب" تهديدان خطِران منتشران في جميع أنحاء العالم، أدَّيا إلى تفاقم الهشاشة وفقدان الأمن في الدول والمجتمعات، وزيادة أخطار زعزعة الاستقرار وتقويض جهود التنمية، وانتهى الأمر إلى تعزيز الروابط بين الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب عبر الحدود، بالتعاون والاعتماد المتبادل. وقُدِّرت التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن هذا النشاط في عام 2018م، في مناطق النزاع وحَوالَيها، وَفقًا للإنتربول، بنحو 31.5 مليار دولار.

وإذا كانت عصاباتُ التهريب تسعى وراء مكاسبَ اقتصادية ومالية فإن التنظيماتِ الإرهابيةَ تتبنَّى منطقًا مختلفًا من تورُّطها في ممارسات التهريب، وهو الحصولُ على الأموال من أجل تمويل النشاطات الإرهابية، تحت مِظلَّة الغايات العقَدية والفكرية والسياسية.

ومنذ التضييق على مصادر تمويل الإرهاب، ولا سيَّما عقبِ هجَمات 11 سبتمبر 2001م، وفرض عقوبات دَولية تستهدف مصادرَ التمويل، في إطار الأمم المتحدة، تخلَّت التنظيماتُ الإرهابية عن القِطاع المصرفي التقليدي، ولجأت إلى معاملات أكثر غموضًا، كتلك التي تفضِّلها التنظيماتُ الإجرامية. واتجهت في هذا السياق نحو إستراتيجية التمويل الذاتي والاستقلالية؛ لتقليل اعتمادها السياسي والفكري على الدول أو المانحين الأفراد. وتتجلَّى هذه الإستراتيجيةُ في منطق اللامركزية للخلايا الإرهابية؛ إذ تُشجِّع على تمويل نفسها ضمن نطاقها الخاصِّ. وهذه الخلايا الإرهابية تعمل اليوم في الظل، مستغلَّةً ثُغرات النظُم القانونية الوطنية والإقليمية. وقد ثبَّتت هذه الوقائعُ التداخل والترابط بين الدوائر الإرهابية والإجرامية، وصنعت جيلًا جديدًا من المتاجرين بالإرهاب، ولم يكن غريبًا والأمر كذلك أن يُصدرَ مجلس الأمن القرار رقم 1373 الذي يقرُّ بالترابط بين الإرهاب الدَّولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الاحتياجات المالية

حلَّل العقيد نيكابيس الاحتياجاتِ الماليةَ للتنظيمات الإرهابية لتحقيق أهدافها، سواءٌ تنفيذ هجَماتها الإرهابية، أو تجنيدُ المقاتلين وتدريبهم، أو الحصول على الوسائل التقنية المناسبة وضمان الدعاية. فضلًا عمَّا يحتاج إليه الإرهابي في حياته اليومية من طعام ومأوًى وسفر للتواصل والتجنيد والتشاور، وإصدار التعليمات، وما يتطلَّبه استخدامُ الوسطاء، والحفاظ على شبكته في حالة جيدة.

لتلبية هذه الاحتياجات المالية تبنَّت التنظيماتُ الإرهابية كتنظيم داعش، الأسلوبَ القائم على النهب على نطاق واسع في المناطق التي سيطرت عليها. واختارت التنظيماتُ الإرهابية، إضافة إلى عمليات النهب، أن تمارسَ أعمالها كأنها مؤسساتٌ تجارية حقيقية قادرة على الاستثمار في الاقتصادات المحلِّية والقانونية، ولا سيَّما المناطق التي تكون فيها الدولُ ضعيفة، وهذا يغريها بإخضاع مناطقَ أخرى في المستقبل لتحقيق أكبر قدر من المكاسب من حيث الموارِدُ المالية، وهي استثماراتٌ من شأنها أن تعزِّز روابط تلك التنظيمات

بالنسيج الاجتماعي، وتزيدَ نفوذها في المناطق الخاضعة لسيطرتها التي تعدُّها مصدرًا للموارد.

وقد كشف تحليلُ الهجَمات التي نُفِّذت في السنوات الأخيرة في أوروبا أن المهاجمين يموِّلون أنفسهم بعمليات تهريب مختلفة، وأن 95% من منفِّذي الهجَمات الإرهابية الأخيرة في أوروبا كانت لديهم الخبرةُ الكافية بوصفهم مجرمين صغارًا.

المواقع المفضَّلة

بيَّن العقيد نيكابيس أن نشاطات التهريب تنحصر في مناطق الحضور الضعيف للدولة، ومناطق الفقر المُدقِع؛ إذ يؤدِّي ضعف الدولة إلى انفلات مناطقَ شاسعة عن سيطرتها، وصعوبة مراقبة الحدود؛ فتظهر الجماعاتُ الإجرامية في هذه الأماكن التي تنمو فيها شبكاتٌ متعدِّدة الأوجه للاتِّجار غير المشروع، مرتبطةً بالجريمة العابرة للحدود. سَرعان ما تتحوَّل هذه الأراضي إلى مراتعَ خِصبة يزدهر فيها التهريبُ والاتجار، ولا سيَّما المخدِّرات، وتجارة العاج، والهجرة غير المشروعة.

ويستغلُّ السكان في المناطق الحدودية سهولةَ اختراق الحدود، لممارسة أنشطة غير مشروعة بشبكات قائمة على جانبَي الحدود، وتُباع المنتجات بطريقة احتيالية؛ مما يُمكِّن السكان المعزولين في هذه المناطق من الحصول على منتجات أساسية، بأسعار منخفضة، لا تستطيع الدولُ توفيرها لهم. ثم تنفصل اقتصاداتُ هذه المناطق الحدودية عن الدوائر الاقتصادية الوطنية شيئًا فشيئًا، لتندمجَ في دوائرَ عابرة للحدود يهيمن عليها المهرِّبون. وهكذا تنشأ شبكات الاتِّجار والتهريب وتُثبِّت أقدامها في مناطقَ شاسعة عابرة للحدود، وينشأ التعاطفُ الاجتماعي تجاه هذه الأنشطة التي يرى فيها عددٌ كبير من المواطنين في هذه المناطق اتِّجارًا بريئًا، وقليلًا ما يعدُّونها نشاطًا إجراميًا.

إن مناطق الصراع وعدم الاستقرار بيئةٌ خِصبة للتحالف بين الجماعات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية، وهذا التحالفُ يؤدِّي إلى تقويض السلام، وانحسار الاستقرار؛ إذ يصبح بإمكان الجماعات الإرهابية وشبكات الاتِّجار الإجرامي أن تتقاسمَ الأماكن؛ من أجل السيطرة على الطرق ومختلِف المحاور الاقتصادية، في مساحات شاسعة عابرة للحدود، مرتبطة بعولمة الجريمة المنظمة. وفي هذه المناطق يظهر خطرُ التواطؤ الحقيقي بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ويكشف عن الروابط والصلات بين هذين النوعين من الإجرام، فإذا كانت قوافلُ المنتجات غير المشروعة العابرة للمناطق تحت حماية عناصر الجماعات الإرهابية فإن التجَّار يدفعون نسبةً من قيمة البضائع المنقولة.

منتجات التهريب

استعرض العقيد نيكابيس نماذجَ من منتجات التهريب التي تتعامل بها التنظيماتُ الإرهابية، موضحًا أن الموادَّ المهرَّبة تتنوَّع على نطاق واسع، لتشملَ المخدِّرات، والنِّفط، والدخائن (السجائر)، والأدوية المقلَّدة، والأسلحة النارية، والذخيرة، والمشغولات العتيقة، والمعادن، وسائر الموارد الطبيعية. وقد قدَّر مكتب الأمم المتحدة المعنيُّ بالمخدِّرات والجريمة (UNODC) هذه التدفُّقات غير المشروعة، في عام 2009م، بنحو 3.8 مليار دولار أمريكي، لمنطقة غربيِّ إفريقيا وحدَها.

وتخصَّصت بعضُ التنظيمات الإرهابية في إنتاج المخدِّرات أو تصديرها، وقد ضبطت شرطة نابولي بإيطاليا في أول يوليو 2020م، أكبر شِحنة أمفيتامينات في العالم بلغت 14 طنًا، شَمِلَت 84 مليون قرص من الكبتاغون أنتجها تنظيم داعش في سوريا. ويستخدم مقاتلو التنظيم هذا المخدِّر لتثبيط الخوف لديهم، وجعلهم عُدوانيين جدًا. ويزداد تهريبُ النفط في المناطق التي تغذِّيها الصراعات؛ فهو مصدر تمويل للتنظيمات الإرهابية، أو تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة، ويُقدَّر الحجم العالمي للنفط المهرَّب في كل عام، بقُرابة 133 مليار دولار أمريكي. وكان بيع النفط غير المشروع لصالح تنظيم داعش الإرهابي، بعد سيطرته على عدَّة حقول نفطية في العراق وسوريا، أحدَ مصادر الدخل الرئيسة له، التي قُدِّرت بمليونَي يورو يوميًّا.

وتمثِّل الدخائن (السجائر) المهرَّبة وَفقًا لتقرير صدر عام 2015م، عن مركز تحليل الإرهاب، أكثرَ من 20% من المصادر الإجرامية لتمويل التنظيمات الإرهابية، ومن هذه التنظيمات "حزب الله الإرهابي"، و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي تبوَّأ زعيمه "مختار بلمختار" مكانةً في هذا النشاط غير القانوني في منطقة الساحل، حتى لُقِّب بـ "السيد مارلبورو".

وبات تهريبُ العاج مصدرَ دخل رئيسًا لجيش الربِّ للمقاومة (LRA)، الناشط في المثلَّث الحدودي بين جنوب السودان وإفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووَفقًا للتقديرات فإن الجماعات المسلَّحة في جنوبي الصحراء الكبرى تحصل على دخل تقديري يُراوح بين 4 و12.2 مليون دولار من تهريب العاج الذي يصل حجمُ تجارته إلى 3 مليارات دولار سنويًّا على الرغم من حظرها منذ عام 1989م.

وتلجأ التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة إلى الاتِّجار غير المشروع بالأسلحة النارية، فتُسهم في زعزعة الاستقرار. وقدَّر الخبراء في عام 2006م عدد الأسلحة الخفيفة المتداولة في العالم التي تأتي من أنشطة السَّمسرة غير المشروعة في مناطق الصراع، بأكثر من 600 مليون دولار.

الأثر والحل

عرض العقيد نيكابيس أثر العَلاقة بين الإرهاب والتهريب في مجالات محاربة الإرهاب لدى التحالف؛ الفكرية والإعلامية والمالية والعسكرية، وهي المجالات التي يضطلع التحالفُ الإسلامي بالعناية بها، ومن أبرز هذه الآثار:

- **على الصعيد الفكري:** يوفِّر التهريب الموارِدَ اللازمة لدعم تمويل الفكر الإرهابي.
- **على الصعيد الإعلامي:** تمكِّن القدرةُ المالية المكتسَبة بالتهريب الجماعات الإرهابيةَ من امتلاك وسائلَ إعلامية حديثة تتلاءم مع طموحاتها.
- **على صعيد محاربة تمويل الإرهاب:** توفِّر التدفُّقات المالية المتولدة من نشاط التهريب الاكتفاءَ الذاتي المالي للتنظيمات الإرهابية واستقلالها، وتضمن قدرتها على العمل.
- **على الصعيد العسكري:** يتيح التهريب الفرصةَ للتنظيمات الإرهابية لتعزيز قدرتها على العمل باقتنائها معدَّات وآلات، ومن ذلك الأسلحة والذخائر النارية.

وفي ختام المحاضرة دعا العقيد نيكابيس إلى تطوير مجموعة من المبادرات لقطع الصِّلة بين الإرهاب والتهريب، فعلى المستوى الوطني دعا إلى استعادة سُلطة الدولة، ووضع حدٍّ للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، بتأمين القدُرات البشرية والخِدْمية الوطنية الهادفة إلى تمكين السيطرة على الأراضي ولا سيَّما الحدود البرِّية، وتشريع قوانينَ لمكافحة الجريمة المنظَّمة والإرهاب تعالج الثُّغرات المحتمَلة في النصوص المعمول بها.

وعلى **المستوى الإقليمي** يجب تعزيزُ التعاون الأمني والقضائي بين الدول؛ وضمان تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ بهدف تعقُّب المتاجرين، وتفكيك الشبكات الإجرامية.

وعلى **الصعيد الدَّولي** يجب تعزيزُ تنسيق التعاون أمام التهديدات الإرهابية، وأن تواصلَ الأمم المتحدة دعم الدول والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز قدُراتها القتالية، وقدراتها في المجالات المختلفة، ولا سيَّما مجال العمل الاستخباراتي، والجانب الأمني، والتعاون القضائي.

مصادر تمويل الإرهاب وطرائق محاربتها في ندوة للتحالف

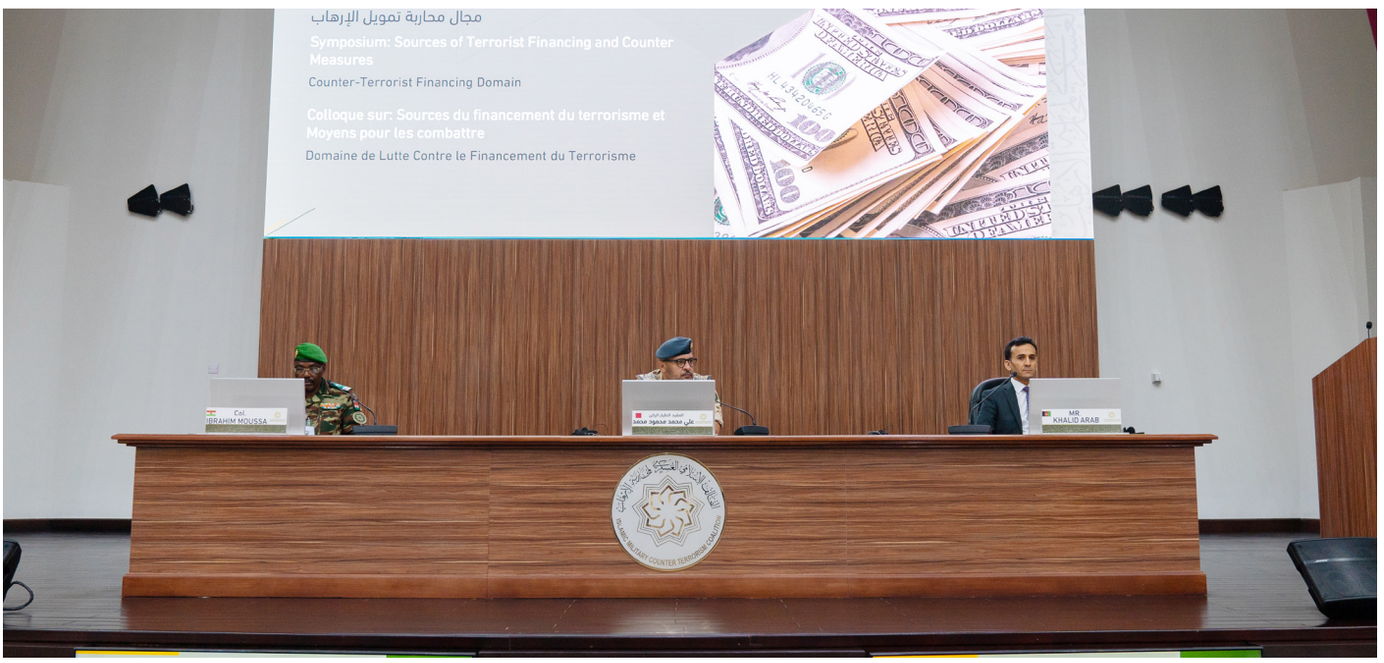

قدَّم كلٌّ من **العقيد الطيَّار الركن علي محمد محمود** ممثل مملكة البحرين في التحالف، **والعقيد الركن إبراهيم موسى** ممثل جمهورية النيجر، **والأستاذ خالد عرب** ممثل جمهورية أفغانستان الإسلامية، ندوةً بعنوان (**مصادر تمويل الإرهاب وطرائق محاربتها**)، أقامها التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بمقرِّه في مدينة الرياض، يوم الأربعاء 21 أبريل 2021م.

تناولت الندوة تعريف تمويل الإرهاب ودورة حياته، وأركان الإرهاب وعَلاقتها بعمليات التمويل، والأسُس الثلاثة لمحاربة تمويل الإرهاب، وهي قراراتُ الأمم المتحدة واتفاقياتها، وتوصياتُ مجموعة العمل المالي (فاتف) والهيئات الإقليمية المشابهة، ونظامٌ فاعل لمحاربة الإرهاب يقوم على إطار قانوني وتنظيمي. وتناولت الندوة التحدِّيات التي تواجه محاربة تمويل الإرهاب، مع توصيات لتذليلها.

خطر تمويل الإرهاب

افتتح **العقيد الطيَّار الركن علي محمد محمود ممثلُ مملكة البحرين** الندوةَ ببيانٍ خطر تمويل الجماعات الإرهابية، وأهمية محاربة هذا التمويل، وقال: إن تمويل الإرهاب أحدُ ركائز الإرهاب، فهو شِريان الحياة وأوكسجين البقاء، فكل نشاط وكل مرحلة من مراحل العمل الإرهابي تحتاج إلى التمويل، الذي يتيح للإرهابيين مواصلةَ التخطيط والتنفيذ للعمليات المتطرفة العنيفة، وهم بحاجة ماسَّة إلى التمويل على الصعيد الإستراتيجي والتشغيلي والتكتيكي؛ ولذلك يُعَدُّ قطع التمويل ضربةً قاصمة للإرهاب والإرهابيين. وإن محاربة تمويل الإرهاب مسارُ عملٍ مهم للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، ووسيلةٌ رئيسة للحدِّ من الإرهاب، وهو مسارٌ يمتاز بأنه يمكن تنفيذه عن بُعد، دون المواجهة المباشرة مع الإرهابيين، ودون حاجة إلى إراقة الدماء.

وأورد العقيد محمود تعريفًا إجرائيًّا لتمويل الإرهاب بأنه أيُّ عمل يرتكبه فردٌ أو جماعة، بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة، لجمع الأموال وإدارتها وإنفاقها لغرض الإرهاب، سواءٌ كان ذلك بقصد أو بغير قصد. أما غسلُ الأموال فهو أي عمل يقوم به أفرادٌ أو جماعات لتحويل أموال ذات عَلاقة بالإجرام، أو نقلها بقصد أو بغير قصد؛ بهدف إخفاء مصدرها الأصلي.

دورة تمويل الإرهاب

واستعرض **العقيد الركن إبراهيم موسى ممثلُ جمهورية النيجر** دورةَ تمويل الإرهاب، موضحًا أنها تبدأ بجمع الأموال من المصادر المشروعة وغير المشروعة، ثم الإيداع، فالنقل، سواءٌ في صورة أموال غير ملموسة، أو أحجار كريمة، ثم التغطية بإخفاء مصدر الأموال، ثم استخدامها في تمويل العمليات والتجنيد والدعم الاجتماعي. وفي المراحل الأولى من هذه الدورة، وهي التي تسبق الاستخدام، تتقاطع أعمالُ التنظيمات الإرهابية مع أعمال جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهو ما نرى شواهده في مناطقَ شتَّى من العالم، تشهد تعاونًا بين الجانبين، كما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتناول العقيد موسى بالرصد والتحليل أركان الإرهاب وعَلاقتها بالتمويل، فقال: إن النشاط الإرهابي يقوم على ثلاثة أركان رئيسة، هي: العمليات التي تحتاج إلى تقديم الخِدمات، والدعم الذي يحتاج إلى الموارد البشرية واللوجستية، والتطوير الذي يحتاج إلى التغيير والنموِّ والتحويل. وفي كل هذه العمليات ومستلزماتها يبرز التمويل شرطًا لوجودها واستمرارها.

محاربة تمويل الإرهاب

وعرض **الأستاذ خالد عرب ممثلُ جمهورية أفغانستان الإسلامية** مرتكزات محاربة تمويل الإرهاب ممثَّلةً في معاهدات الأمم المتحدة وقراراتها المتعلِّقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، ونظام فاعل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فقد أصدرت الأمم المتحدة عددًا من **القرارات المتصلة بمحاربة تمويل الإرهاب**، من أهمها:

1. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267، الصادر في 15 أكتوبر عام 1999م، بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان، الذي أنشأ لجنةً تابعة لمجلس الأمن تفرِضُ الحظر الجويَّ والحصار المالي على التنظيمَين، وما يرتبط بهما من أفراد وكِيانات، وتتولَّى الإشراف على تنفيذ الجزاءات الواردة في القرار بشأن التنظيمين. وقد صدر القرارُ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يقتضي من جميع الدول القيامَ بتجميد الأصول المالية للأفراد والكِيانات المنتمين إلى التنظيمين أو المرتبطين بأيٍّ منهما.

2. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373، الذي تبنَّته دول المجلس بالإجماع في 28 سبتمبر عام 2001م، واستهدف عرقلة الجماعات الإرهابية بجميع السُّبل، وتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تبادل المعلومات الاستخبارية عن هذه الجماعات؛ من أجل المساعدة على مكافحة الإرهاب الدَّولي. ودعا جميعَ الدول إلى تعديل قوانينها الوطنية حتى تتمكنَ من التصديق على جميع الاتفاقيات الدَّولية القائمة بشأن الإرهاب. وأنشأ القرار لجنةَ مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن لمراقبة التزام الدول بأحكامه.

وأصدرت اللجنةُ الدليل التِّقْني لتنفيذ القرار متضمِّنًا التدابير الوقائية اللازم اتخاذُها من قِبَل المؤسسات المالية والأعمال التجارية؛ لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسُبل مواجهة نظُم التحويل البديلة مثل (الحوالة)، وخِدْمات تحويل قيمة الأموال.

3. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1617، الصادر في 29 يوليو عام 2005م، ونصَّ على وجوب أن تتخذَ جميع الدول الإجراءات المفروضة سابقًا بموجب القرارات 1267 عام 1999م، و1333 عام 2000م، و1390 عام 2002م الخاصَّة بتجميد أصول الجماعات الإرهابية، ومدَّة كل عقوبة مفروضة على تنظيم القاعدة، وزعيمه أسامة ابن لادن، وحركة طالبان، وأتباعهم؛ بحظر السفر، وحظر إمدادهم بالسلاح. وحثَّ مجلس الأمن جميع أعضاء الأمم المتحدة على تطبيق المعايير الدَّولية الشاملة الواردة في توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) FATF المتعلِّقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1988، الصادر في 17 يونيو عام 2011م، الذي استهدف حركة طالبان والمرتبطين بها من جماعات ومؤسسات وكِيانات وأفراد؛ بتجميد أموالهم وأصولهم المالية ومواردهم الاقتصادية، ومنع دخولهم إلى أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنع توريد الأسلحة إليهم.

أما **الاتفاقيات والمعاهدات الدَّولية** التي عالجت مكافحة تمويل الإرهاب فأهمها 3 اتفاقيات، هي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتِّجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثرات العقلية عام 1988م، المعروفة باسم اتفاقية فيينَّا.
- الاتفاقية الدَّولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتُمدت بموجب قرار الجمعية العامَّة للأمم المتحدة رقم 109/54، الصادر في 9 ديسمبر عام 1999م. وهي أهم اتفاقية دَولية لمحاربة تمويل الإرهاب؛ إذ حدَّدت بدقة جريمة تمويل الإرهاب، وأركانها، والمقصود بالأموال والعائدات في تمويل الإرهاب.
- اتفاقية الأمم المتحدة عام 2000م؛ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعروفة باسم اتفاقية باليرمو، وهي أوسع من اتفاقية فيينَّا؛ لأنها تشمل جميعَ عوائد الجريمة المنظمة، ولا تقتصر على تجارة المخدِّرات، وتجرِّم غسلَ عوائد تلك الجرائم، وتفرض تدابيرَ لمكافحة هذا الغسل.

مجموعة العمل المالي وأخواتها

أما مجموعة العمل المالي (فاتف) FATF فهي هيئةٌ حكومية دَولية أُنشئت عام 1989م، تختصُّ بوضع المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مقرُّها في العاصمة الفرنسية باريس. وقد طوَّرت المجموعة ما يُعرف بتوصيات (فاتف) الأربعين لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، صدر أولها عام 1989م وآخرها عام 2012م، وقُسِّمت التوصيات إلى سبعة فصول، كلٌّ واحد منها يختص بجانب محدَّد.

وأُسِّست تسع هيئات إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي (FSRBs) تكوِّن مع مجموعة العمل شبكةً عالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقويم امتثال الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الدَّولي، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء.

نظام مكافحة التمويل

اختتم الأستاذ عرب مشاركته بتحليل عناصر النظام الفاعل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ليقوم بعمليات المنع والتعطيل والكشف والتجميد والاستيلاء والمصادرة بفاعلية، وهي ثلاثةُ عناصر:

1) **إطار قانوني وتنظيمي جيد** يسمح بتعاون متين بين السُّلطات ذات الصلة للعمل في الوقت المناسب، وبطريقة ناجحة في ضبط أصول الإرهابيين، وعائداتهم المالية، وتجميدها ومصادرتها، وتجريم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفرض شروط تنظيمية وقائية على المؤسسات المالية والتجارية.

2) **وَحَدات التحرِّيات المالية**، وتُعدُّ الوكالة المركزية لتلقِّي المعلومات المالية وتحليلها ونشرها، وجهةً رئيسة للتعاون المحلِّي والدَّولي.

3) **التعاون الدَّولي** في التصديق على الاتفاقيات الدَّولية وتنفيذها، والامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي؛ لتيسير المساعدة القانونية المتبادلة، وبناء قدُرات محلِّية شاملة ومُجدية.

تحدِّيات وتوصيات

استعرض العقيد إبراهيم موسى التحدِّيات التي تواجه محاربة تمويل الإرهاب، وعلى رأسها صعوباتُ مراقبة العمليات غير الملموسة، ورصدُ تغيير التنظيمات الإرهابية لأساليبها في غسل الأموال، وإجهاضها، واستغلال تلك التنظيمات للتقدُّم التِّقْني في تحقيق أهداف تخريبية، وعدم تنفيذ كثير من الدول توصيات مجموعة العمل المالي، وَفقَ ما تكشفه تقاريرُ المتابعة؛ بسبب ضَعف إمكاناتها.

وفي ختام الندوة قدَّم العقيد موسى عددًا من التوصيات، أهمُّها:

- الاستجابة الجماعية في محاربة تمويل الإرهاب.
- الوعي بعمليات تعقُّب أساليب التمويل الجديدة.
- الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، والمعاهدات الدَّولية، وتوصيات مجموعة العمل المالي.
- تعزيز برامج بناء قدُرات السلطات المختصَّة في مجال مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.
- التعاون المحلِّي والدَّولي؛ في مجال تبادل المعلومات والمساعدة القانونية.

العدد السابع من مجلة (التحالف) يحلّل الإرهاب الرخيص

صدر العدد السابع من مجلَّة (التحالف) في الأول من مايو 2021م، متضمِّنًا مجموعةً من التقارير والتحليلات والأبواب والأبحاث التي تتناول مختلفَ جوانب الظاهرة الإرهابية، وترصد تحوُّلاتها. واختصَّ ملفُّ العدد بموضوع **الإرهاب الرخيص** باعتباره إستراتيجيةَ الفرصة الأخيرة للتنظيمات الإرهابية، في ظلِّ ما تواجهه من ضغوطٍ وهزائمَ. فقد لجأت هذه التنظيمات إلى وسائلَ رخيصة ومتاحة، من نحو: الطعن بالسكاكين، وإشعال الحرائق، والدعس بالمركبات، والهجوم بالقنابل البدائية الصغيرة. وهي أساليبُ تمنح الإرهابيين فرصًا أكثر لشنِّ هجَمات خطِرة بأقلِّ قدر من الكُلفة والتدريب والخبرة السابقة. فبعد عام 2008م ارتفع معدَّل استخدام السكاكين في الهجَمات الإرهابية إلى 33%، ولم تكن تتجاوز من قبلُ 7.3% بين عامي 2001–2007م.

ووجد الإرهابيون في السكاكين والمركبات، والقنابل الرخيصة المصنوعة من موادَّ تُباع في الأسواق، وسيلةً مناسبة لاستمرار عملياتهم الإجرامية. وتكاد تُجمع التقديرات الإستراتيجية أن التهديداتِ الإرهابيةَ الأكثر استمرارًا ستأتي من خلايا إرهابية لا مركزية، تنفِّذ هجَمات من هذا النوع من الإرهاب، بعد أن أصبحت الهجَماتُ الإرهابية الكبيرة صعبة جدًّا.

وناقش مِلَفُّ العدد هذه القضيةَ المهمَّة بجوانبها المتشابكة المختلفة؛ فقد أبانَ العميد الركن **نوَّاف بن ناصر الجطيلي** ممثل دولة الكويت أسبابَ لجوء التنظيمات الإرهابية إلى العمليات المنخفضة التكاليف، واعتبارها الملاذَ الأخير لها، فذكر من تلك الأسباب: ضعفَ الحالة الاقتصادية، واحتضار المنظمات، وشدَّة الحراسات الأمنية، وضيق الوقت، والتصرُّف الفردي، إضافة إلى وجود خطة محكمة تقلِّل التكاليف. وعرضَ لأثر هذه العمليات ومخاطرها، وخصائصها ومزاياها، مقدِّمًا حلولًا للحماية والوقاية منها على المستويين الوطني والدَّولي.

ثم تناول الأستاذ **عاشور الجهني** معضلةَ الفجوة الكبيرة بين تكاليف العمل الإرهابي وتكاليف محاربة الإرهاب؛ ففي الوقت الذي لا تتجاوز فيه تكلفةُ تنفيذ أي عملية انتحارية سواءٌ بالتفجير أو إطلاق النار العَشوائي 150 دولارًا، فإن هذا المبلغ الزهيد يؤدِّي في المعدَّل العالمي إلى مقتل 12 شخصًا، وبثِّ الرعب في نفوس المئات. وفي المقابل بلغت تكلِفة التدابير الأمنية المشدَّدة التي فُرِضَت على الأماكن الحيوية في أرجاء العالم، لمنع العمليات الإرهابية، أكثرَ من 300 مليار دولار. وقد فرضت وسائلُ الإرهاب الرخيص التي اتبعتها التنظيماتُ الإرهابية على مؤسسات محاربة تمويل الإرهاب، وعلى رأسها مجموعةُ العمل المالي (فاتف)، تحدِّيًا جديدًا لمواجهة ما أسمَوه "التمويل الصغير"، ففي حين طوَّرت مؤسساتُ إنفاذ القانون والمؤسسات المالية أساليبَ الكشف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نطاق واسع، تبقى اللوائحُ والإجراءات مُعَدَّة لإحباط تدفُّقات الأموال الكبيرة إلى المنظمات الإرهابية فقط.

وحلَّل الدكتور **سليم فرار** كفاءة الأداتين المالية والقانونية في تنفيذ قوانين مكافحة تمويل الإرهاب، فإذا كانت بلدانٌ كثيرة تطبِّق الإبلاغ الإلزامي عن جميع المعاملات المالية التي تزيد على عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها، فإن

الكثير من حالات الإرهاب الرخيص تنطوي على مبالغَ أقلَّ بكثير. وإن تتبُّع المبالغ القليلة سيشمل عددًا كبيرًا جدًّا من المعاملات، وسيكون مُكلِفًا جدًّا لإنفاذه، وسيَطول بلا شكٍّ كثيرًا من الأبرياء.

وأبرزَ الأستاذ **محمود الحمدان** تحدِّيات الإرهاب الرخيص النابعةَ من سهولة الوصول إلى أدواته، وشدَّة الفتك التي يُحدِثها، مما جعل الأسلحة الصغيرة والخفيفة والرخيصة التي يسهُل الوصول إليها السلاحَ المفضَّل لكثير من الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، في ظلِّ ضعف الاستجابة الدَّولية في مجال مكافحة الاتِّجار غير المشروع بتلك الأنواع من الأسلحة.

وتناولت الأستاذة **ميلي كريزيس** إستراتيجيةَ الإرهابيين في تسهيل أعمالهم باللجوء إلى صنوف الإرهاب الأكثر أثرًا، والأجدى في تحقيق مآربهم، دون حاجة إلى خبرات كبيرة متميِّزة، أو استثمار مالي ضخم، بعد أن أتاحت شبكة الإنترنت للأفراد المتطرفين، ولمناصري الجماعات الإرهابية والمتعاطفين معها، موادَّ وأدلَّة إرشادية، ومجموعةً متنوعة من أفكار الهجوم منخفضة التكلفة، مع الدعاية لها والإغراء بها. واستعرضت الكاتبة الدعاية المتطرفة التي تروِّج لخُطط ووسائلَ إرهابية بميزانية منخفضة، وكيف يُعيد المتطرفون والإرهابيون تدوير هذه الخُطط والوسائل لتنفيذ أفكارهم المتطرفة.

جامعة الدول العربية تكافح الإرهاب

تناول الدكتور مازن شندب في باب (إستراتيجيات) إستراتيجيةَ جامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب، في قراءة تحليلية نقدية، مستعرضًا محطات جهود الجامعة في مكافحة الإرهاب التي بدأت بإقرار مجلس وزراء الداخلية العرب الإستراتيجيةَ الأمنية العربية في السابع من يناير 1983م، ثم اعتماد الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1997م، التي تضمَّنت عناصرَ ترمي إلى تنسيق جهود مكافحة الإرهاب في الدول العربية، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدَّولي في هذا الصَّدد. وتنهض هذه الإستراتيجية على مجموعة من المقوِّمات، سواءٌ على صعيد السياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب، أو على صعيد التعاون العربي لمكافحته.

أما المحطة الثالثة في مسيرة جامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب فهي الاتفاقيةُ العربية لمكافحة الإرهاب التي أبرمَها مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العدل العرب في 22 أبريل عام 1998م، وتُعَدُّ الركنَ القانوني الأساسي لمكافحة الإرهاب في الجامعة العربية. ثم جاءت الإستراتيجية العربية للأمن الفكري التي أصدرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثلاثين، التي عُقدت في الرياض يوم 13 مارس عام 2013م؛ لتكونَ المحطة الرابعة، وهي تهدِفُ إلى: مواجهة الأفكار التي تروِّجها التيارات الفكرية المنحرفة، ومواجهة حمَلات التضليل وبثِّ الفكر المنحرف التي تدفع المغرَّر بهم للالتحاق بالتنظيمات المتطرفة.

تحليلات ودراسات

وضمن (تحليلات) العدد تناول الباحث **لاسينا ديارا** من جمهورية كوت ديفوار العَلاقة بين تنظيمي داعش والقاعدة في منطقة الساحل، منتقدًا بعض التحليلات التي ذهبت إلى أن الاشتباكات بين التنظيمَين في أوائل سنة 2020م بمنطَقة الساحل، من المرجَّح أن تُنهِكَ قوى الحركات الإرهابية قاطبة، مؤكدًا أن مثل هذه التحليلات تُسيء فهم جوهر الإرهاب وهدفه، ولا سيَّما في تلك المنطَقة، ذلك أن تنظيم داعش في الصحراء الكبرى (ISGS) ليس سوى ممرٍّ للقاعدة، وتمتدُّ بين هذين الكِيانين الإرهابيين جسورُ التضامن.

وتناول **حمدي بشير** اقتصادَ التنظيمات الإرهابية في غربي إفريقيا، مستعرضًا أهمَّ مصادر تمويل هذه التنظيمات، وتحدِّيات مكافحة هذا التمويل؛ كالفساد السياسي، وفساد الاستخبارات، وضعف سُلطة القانون. ودعا المجتمع الدَّولي إلى تعزيز التعاون مع دول غربي إفريقيا في جميع المجالات، ولا سيَّما مجالِ تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ للمساعدة على استهداف الأفراد والكِيانات المتورِّطة في أنشطة تدعم التنظيمات الإرهابية في المنطقة.

وفي باب (دراسات) تناولت الباحثةُ الفرنسية سيلفي تاوسيج نظريةَ النهج الثالث، كونها عالمًا بديلًا لليمين المتطرف، التي تعود جذورُها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي غذَّت الشعور المتمكن بتفوُّق الرجل الأبيض أو الحضارة الأوروبية.

قضايا

وفي باب (قضايا) تناول الباحث **عبد العزيز أغراز** موضوعَ (الشبكة المظلمة والإرهاب)، مبيِّنًا نشاط الإرهابيين في مواقعَ مختلفة على شبكة الإنترنت منذ أواخر التسعينيات، مما أدَّى إلى فتح جبَهات جديدة لمكافحة الإرهاب في العالم الافتراضي، ولا سيَّما بعد أن لجأ الإرهابيون إلى التواصل بسرِّية باستخدام شبكة الإنترنت المظلم "Dark Web".

وحلَّل الدكتور **حواس سينيغير** إشكالية (الشباب الفرنسي والتطرف)، مستعرضًا صعوبات تكتنف مصطلحَي الشباب والتطرف، فإن استخدام مفردة "الشباب" في الخطاب قد يتسبَّب في النظر إلى هذه الفئة "على أنها وَحدةٌ اجتماعية، ومجموعة منظمة لها مصالحُ مشتركة، وحصر هذه المصالح في عمر محدَّد بيولوجيًّا"، وهذا عبثٌ واضح المعالم؛ لأننا نُدرج بإساءة استخدام اللغة بطريقة فجَّة، تحت المفهوم نفسه عوالمَ اجتماعية لا يكاد يجمعها رابط مشترك تقريبًا. ونواجه الصعوباتِ نفسَها عندما يتعلَّق الأمر بمفردة "التطرف" التي يجب أن ننظرَ إليها تمامًا كما ننظر إلى مفردة "الشباب"، فالتطرف يحمل دلالات مختلفة أيضًا.

وبيَّن سينيغير أن العَلاقة بين التطرف والشباب لا تختصُّ بقِطاعات من السكَّان المسلمين الفرنسيين فقط، ولا يمكن اختزالُ فكر الغلوِّ أو الفكر المتطرف في جانبه الديني والإرهابي فقط. لذلك من الخطأ الكبير وصفُ المتطرف العنيف بأنه يأتي بالضرورة من دوائرَ متشدِّدة في الإسلام الفرنسي؛ لأن ذلك يخالف الواقع، كما يخالفه الادِّعاءُ بأن هذا المتطرف بات ظاهرةً مركزية أو أساسية للإسلام في فرنسا؛ لأن هذا النوعَ من المتطرفين يتطوَّر على هامش الظواهر التي تمثل الإسلام الفرنسي.

داعش في شرقيِّ إفريقيا ووسطها

وفي باب (تحت الضوء) تناول الباحثُ **أحمد عسكر** موضوع (انتشار تنظيم داعش الإرهابي في شرقي إفريقيا ووسطها)؛ فقد باتت كلٌّ من موزمبيق والكونغو الديمقراطية مركزًا جديدًا لتنظيم داعش في منطقة البحيرات العُظمى، أُطلق عليه اسم (ولاية داعش في وسَط إفريقيا)، إضافةً إلى التمدُّد في منطقة شرقي إفريقيا، وتحديدًا الصومال؛ لإحكام السيطرة على مناطقَ بعيدة عن قواعده التقليدية؛ لتعزيز نفوذه في القارَّة. وتشير تقديراتُ الأمم المتحدة إلى انتشار ألفَي داعشي في الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وبلدان أخرى في شرقي إفريقيا. وقال الباحث: إن انتشار تنظيم داعش الإرهابي في شرقي إفريقيا ووسَطها يزيد المخاوفَ الدَّولية والإقليمية من أن تصبحَ المنطقة مركزًا إقليميًّا للإرهاب، ومنصَّةً للتمدُّد إلى مناطقَ أخرى في القارَّة، مما يُنذر بموجة ثانية لداعش في القارَّة الإفريقية.

القرشي مساعدًا للقائد العسكري

باشر اللواء الطيَّار الركن عبدُ الله بن حامد القرشي أعماله، مساعدًا للقائد العسكري للتحالف، وبهذه المناسبة أقام التحالفُ حفل استقبال للواء القرشي وذلك يوم الأحد 11 أبريل 2021م.

تدشين الموقع الإلكتروني الجديد

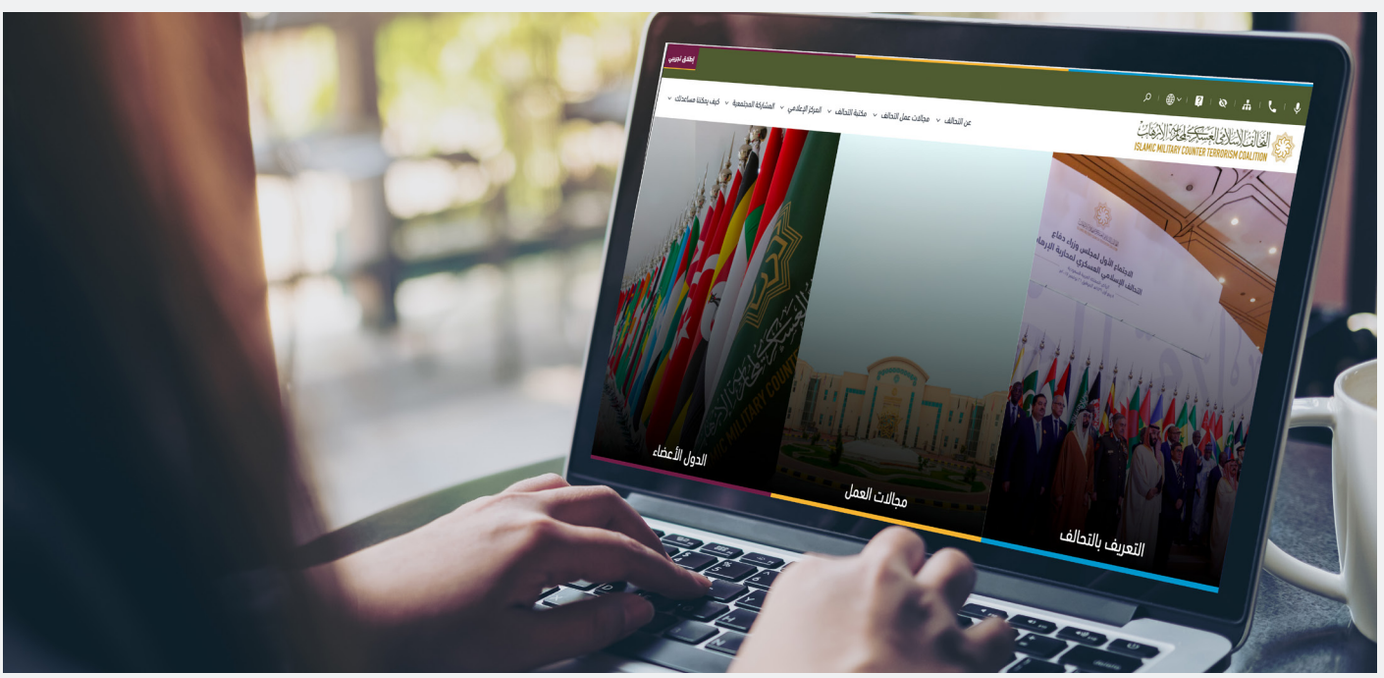

دشن سعادة اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف الموقع الإلكتروني الجديد للتحالف، في مطلع رمضان المبارك 1442هـ الموافق (13 أبريل 2021)، ليكون منصة تعريفية بالتحالف ومجالات عمله وأهدافه وإنجازاته، وأخباره ونشاطاته، بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية؛ مع إتاحة الاطلاع على إصداراته الرئيسة: (مجلة التحالف)، و(نشرة متحالفون)، و(قراءة في كتاب) و(تقارير دَولية).